زيارة تكرّس الدعم الفرنسي السياسي والاقتصادي وتطل على أوروبا والعالم

الحريري في باريس: اسرائيل تطرق باب التهديد وتسمع جواب التنديد

عبد السلام موسى

باهتمام بالغ، تابع الداخل اللبناني أصداء زيارة رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري الى فرنسا، نظراً لما تنطوي عليه من أبعاد سياسية واقتصادية، تبرز على خط تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، بالاستناد الى ركائز الدعم الفرنسي المستمر للبنان دولة وحكومة وشعباً، من دون أي شروط، بدليل أن هذا الدعم لم يؤثر، ولن يؤثر، على ثوابت الموقف اللبناني إزاء الصراع العربي – الاسرائيلي، وعملية السلام في المنطقة، والقضايا الاقليمية والدولية، خصوصاً وأن لبنان باشر مهامه منذ بداية العام ٢٠١٠ كعضو غير دائم في مجلس الأمن الدولي باسم المجموعة العربية.

إذاً، لا بد من التأكيد أن لزيارة الحريري بعداً دبلوماسياً يوازي بأهميته البعد السياسي والاقتصادي المتمثل بتكريس الدعم الفرنسي للبنان، ذلك أن إطلالة رئيس حكومة «كل لبنان» من فرنسا، لا يمكن توصيفها على أنها «إطلالة فرنسية» فحسب، إنما إطلالة على أوروبا والعالم، على حد تعبير سفير جامعة الدول العربية في فرنسا ناصيف حتي لـ«المستقبل».

من هنا، يمكن وضع التشديد المتكرر للرئيس الحريري على التهديدات الاسرائيلية للبنان بعدوان جديد، في إطار رسالة ديبلوماسية لبنانية الى فرنسا، ومنها الى أوروبا والرأي العام العالمي، تقول بأن على المجتمع الدولي تحمل مسؤولياته في لجم الشهوة الإسرائيلية للاعتداء على لبنان، خصوصاً وأن الحريري أكد مراراً وتكراراً التزام لبنان بالقرار الدولي ١٧٠١، لا سيما بعد لقائه مع الرئيس نيكولا ساركوزي، حين قال: «نحن كدولة أشرنا إلى التزامنا بتنفيذ القرار ١٧٠١ في بياننا الوزاري، لكن إسرائيل هي من لا يحترم هذا القرار، فيما ينبغي عليها أن تطبّقه بدورها».

بطبيعة الحال، فإن مواقف الرئيس الحريري عكست وحدة الموقف اللبناني الرسمي إزاء مواجهة الخطر الاسرائيلي، إذ يشدد السفير حتي لـ«المستقبل» على أنها «كانت مهمة بوضوحها، في وقت يتزايد الحديث عن سيناريوات عدة لعدوان اسرئيلي على لبنان»، ويرى أن «مواقف الحريري هي جزء من الديبلوماسية العامة التي تتصل بالرأي العام، وتصل الى صنّاع القرار الدولي، لا سيما وأننا في لحظة اشتباك سياسي – ديبلوماسي مع إسرائيل، وفي لحظة إقليمية دقيقة وحرجة، أحوج ما نكون فيها الى إطلالات خارجية من هذا النوع، تلقي بموافقها الضوء على قضايانا، وتؤكد على أحقيتها».

وليس بعيداً عن قراءة حتي، يضع عضو كتلة «الوفاء للمقاومة» النائب علي فياض، مواقف رئيس حكومة لبنان «في إطار الموقف الوطني في الاصرار على إدانة إسرائيل، وكشف ممارساتها ونواياها العدوانية تجاه لبنان، بالاضافة الى تأكيد الحق اللبناني في الدفاع عن النفس ومقاومة أي اعتداء محتمل».

ويعتبر نائب «حزب الله» لـ«المستقبل» أن «اثارة التهديدات الاسرائيلية ضد لبنان في المحافل الدولية مسألة ملحة وضرورية، لأن على المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولياته في مواجهة النوايا العدوانية الاسرئيلية».

لكن فياض تحفظ على كلام وزير الخارجية الفرنسية برنار كوشنير، الذي استبعد اعتداءً إسرائيلياً على لبنان، وحذّر من مواجهات يتسبب بها «هروب إيراني إلى الأمام»، في إشارة منه إلى احتمال إقدام «حزب الله» على عمل أمني، أو «تحرش» ما بإسرائيل، مشككاً إذا ما كان كلام كوشنير يعكس فعلاً السياسة الخارجية الفرنسية تجاه لبنان والمنطقة.

● حتي

● ازعور

● فياض

وفي موازاة موقف فياض، يؤكد السفير حتي أن كلام كوشنير «هو رأي وتحليل لا نتفق معه، خصوصاً وأن الرئيس الحريري فنّد الانتهاكات الاسرائيلية للقرار ١٧٠١، في موازاة التأكيد على التمسك اللبناني بتنفيذ هذا القرار الدولي، أي أنه أكد على أن أي عملية إسرائيلية في لبنان، ستكون عدواناً إسرائيلياً، لأن لبنان لن يكون المعتدي، طالما يتمسك بتنفيذ القرار ١٧٠١».

وبعيداً عن موقف كوشنير، الذي يرى المراقبون «أنه لا يلزم الجانب اللبناني بشيء، طالما أن موقف الرئيس الحريري من إسرائيل كان واضحاً، يشدد السفير حتي على «أن محادثات الحريري في باريس، أكدت على أن العلاقات اللبنانية – الفرنسية ثابتة ومستقرة، وذات أسس متينة، حتى لو تغيرت الادارة الفرنسية، وذهب رئيس وجاء آخر، ومن هنا تبرز أهمية أن نعطي هذه العلاقات مضمونها، ونبني عليه، من خلال التشاور السياسي الدائم في قضايا البلدين، والقضايا الاقليمية، والتعاون في مجالات عدة، منها الدفاعية والتعليمية والبحثية والاقتصادية».

ويكاد يكون كلام السفير حتي دعوة صريحة للبناء على اتفاقيات التعاون التي وُقّعت خلال الزيارة بين الحكومتين اللبنانية والفرنسية تتعلق بالاقتصاد والقضاء والتربية والثقافة والأمن والتنمية.

التعاون الاقتصادي

وطبعاً، لم يكتف الرئيس الحريري بمحادثاته السياسية، إنما كرّس حيزاً مهماً لشرح «مستقبل لبنان الواعد» أمام رؤساء ومدراء الشركات الفرنسية الكبرى، في موازاة الحديث عن السياسة الاصلاحية والاقتصادية لحكومة «الانماء والتطوير»، ودعمها وتشجيعها لعمل القطاع الخاص الذي ساهم في قدرة الاقتصاد اللبناني على تخطي «الصعوبات السياسية والامنية والازمة المالية العالمية»، ناهيك عن دعوته القطاع الفرنسي الخاص الى استطلاع الفرص في لبنان، الذي «يشكل نقطة ارتكاز مثالية للمنطقة»، من خلال المشاركة في «اسبوع فرنسا في لبنان» الذي سينعقد في شهر آذار المقبل في بيروت.

إذاً، يبدو البعد الاقتصادي واضحاً في زيارة الحريري الى باريس، وهذا ما يؤكد عليه الوزير السابق جهاد أزعور لـ«المستقبل» بقوله «إن موضوع الاستثمار والنمو ركيزة أساسية في السياسة الاقتصادية اللبنانية، وبالتالي فإن هناك تركيزاً على الاستفادة من الظروف الحالية والمستقبلية لرفع مستوى الاستثمارات المباشرة، وعلى وجه الخصوص المنتجة منها، وبالتحديد تلك التي يتم من خلال نقل التكنولوجيا، وتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات اللبنانية، بما يعزز صادراتها أكثر وأكثر».

من هنا، يشير أزعور الى أن «المرحلة الماضية شهدت اهتماماً فرنسياً واسعاً بالاستثمار في لبنان، وتجسد ذلك خلال زيارة وزيرة المال الفرنسية على رأس بعثة اقتصادية كبيرة، ما يدل على أهمية لبنان في المرحلة المقبلة، نظراً لموقعه المتميز، والدور الذي يستطيع أن يلعبه، بحكم كونه مدخلا للاستثمار الاوروبي والفرنسي في الشرق الاوسط».

ويعتبر أن «أسبوع فرنسا في لبنان» الذي تحدث عنه الرئيس الحريري «يشكل محطة من المحطات المهمة، كي تتعرف الشركات الفرنسية أكثر على فرص الاستثمار في لبنان، وعلى الآفاق المستقبلية للاقتصاد اللبناني، في إطار التعاون مع المؤسسات والشركات اللبنانية».

خصوصية العلاقات

في الخلاصة، يعتبر السفير حتي لـ«المستقبل» أن الحفاوة التي لقيها الرئيس الحريري، والوفد المرافق، الذي يمثل لبنان خير تمثيل، ليس إلا تأكيداً على خصوصية العلاقات اللبنانية – الفرنسية، خصوصاً وأن من كان يزور فرنسا، هو ابن الرئيس الشهيد رفيق الحريري، الذي يعلم الجميع دوره وتأثيره في العلاقات اللبنانية – الفرنسية، وكذلك في العلاقات الدولية».

مترى: المقايضة في التعيينات تعيدنا الى الوراء

أعرب وزير الإعلام طارق متري عن اقتناعه بأن مشروع القانون الذي أحالته حكومة الرئيس فؤاد السنيورة الأولى على مجلس النواب «هي آلية جديرة بإعادة اتباعها في التعيينات الإدارية، أما أن تتحول التعيينات الى مجرد مقايضة بين القوى السياسية، فإن هذا سوف يعيدنا الى الوراء، خصوصا وأن عدم تجاوب البعض لوضع نظام للترشيح والتعيين قد يؤدي الى تأخير التعيينات وهذا أمر مؤسف».

وأكد في حديث الى موقع «١٤ آذار» أنه «سيحمل الى اجتماع وزراء الإعلام العرب الذي سيعقد في القاهرة الأحد (غدا)، تمسك لبنان بالحريات الإعلامية، وسيؤكد دفاعه عنها في لبنان أو في خارجه»، موضحا أنه «يمتلك قوانين تمنع الحض على العنف بين الناس على أساس انتماءاتهم الدينية أو العرقية أو الثقافية، وأنه سيدعوهم الى القيام بجهد ديبلوماسي من أجل إقناع المسؤولين الأميركيين بتعلقنا بالحريات، وأن القانون الأميركي إذا ما أصبح نافذا فيما بعد سيؤدي ربما عكس النتائج التي يتوخاها».

وأشار الى أن «هناك تنازعا بين تيارين في الولايات المتحدة بين النخب السياسية والثقافية وبين طغيان الهاجس الأمني، وأن تأثير أصدقاء إسرائيل واضح في جلسات الاستماع الى مجلس النواب الأميركي قبل صدور هذا القانون».

وقال: «دعوت وسائل الإعلام في العام الماضي بعد الانتقادات التي طالت بعض البرامج التلفزيونية من أجل الاتفاق على مجموعة مبادئ تتعلق بالأخلاق المهنية، ومن أجل معالجة الكثير من المشكلات، ومن أجل أن نرفع من مستوى صدقية الإعلام واحترامه بين الناس، واحترامه في العالم وتعزيز الحرية».

واستقبل متري في مكتبه في الوزارة امس، رئيس مجلس الادارة المدير العام للتلفزيون «تيلي لوميار» جاك كلاسي ومدير فضائية «نورسات» ريمون ناضر والإعلامية جوزفين الغول. ودعاه الوفد إلى المشاركة في حفل سيقام في نيسان المقبل في «البيال» تحت عنوان «لأجلك أيها الشرق» في إطار الاحتفالات التي تقوم بها محطتا «تيلي لوميار» و«نورسات» لإطلاق المدينة الاعلامية التي تم وضع حجر الاساس لها السنة الماضية.

رأى أن تصريحات أبو موسى تتحدى الإرادة اللبنانية

«الأحرار»: احترام مواعيد الاستحقاقات دليل استقرار النظام

رأى حزب «الوطنيين الأحرار» أن تصريحات مسؤول فتح الانتفاضة أبو موسى «تتحدى الإرادة الجامعة التي تجلت حول طاولة الحوار». وشدد على أن «احترام مواعيد الاستحقاقات دليل استقرار النظام وانفتاحه وشفافيته»، مطالباً بـ«عدم التغاضي عن الترابط بين خفض سن الاقتراع وبين منح المغتربين حق الاقتراع في أماكن اغترابهم».

ورفض في بيان اصدره بعد اجتماعه الدوري برئاسة نائب الرئيس روبير الخوري وحضور الأعضاء امس، «التصريحات الاستفزازية التي أدلى بها أبو موسى سواء كان صاحبها او كان مكلفاً إطلاقها كرسالة، وان الأيام القليلة المقبلة كفيلة بكشف حقيقتها»، مشيراً إلى أن تصريحاته «تتحدى الإرادة الوطنية الجامعة التي تجلت حول طاولة الحوار كقرار ينتظر ترجمة بتنفيذ مضمونه وحسب».

وجدد دعمه لـ«الشرعيتين العربية والدولية»، داعياً إلى «التزام تطبيق قراراتهما وخصوصاً القرار ١٧٠١ الذي يحظى بإجماع محلي وخارجي، وهو يشكل مظلة وضمانة للبنان على غرار ما سبقه وتلاه من قرارات تتوخى مصلحة الوطن وحمايته».

وذكر بـ«ضرورة السعي إلى تنفيذ كل ما تم الاتفاق عليه من قرارات طاولة الحوار الأولى»، مطالباً بـ«عدم التأخير في انعقادها مجدداً لبحث البند المتبقي من جدول أعمالها، بتوافق كل أطرافها، أي الاستراتيجية الدفاعية بكل تشعباتها ومحاورها، وفي مقدمها سلاح «حزب الله»».

وجدد التأكيد على «استحالة التعايش بين دولة ودويلة، بين جيش لكل الوطن وقوة مسلحة ذات خصوصية معروفة، ولا تخفي انحيازها، إلى حد التماهي الإيديولوجي، إلى محور إقليمي لا بل إلى عقيدة دولة وتتباهى به».

واعتبر أن «قرار تأجيل الانتخابات البلدية شهراً واحداً لأسباب تقنية، يظل في إطار المعقول والمقبول شرط ألا يكون فاتحة تأجيلات لاحقة»، مشيراً إلى أن «احترام مواعيد الاستحقاقات هو في صلب الديموقراطية ودليل استقرار النظام وانفتاحه وشفافيته».

وشدد على «إصلاحات مرحلية تتميز بمرونتها وفاعليتها، وتفادي كل ما يصقل القانون ولو كنا من أصحاب الطموحات الكبيرة في هذا المجال»، داعيا إلى «التبصر في موضوع انتخاب رئيس البلدية ونائبه مباشرة، ومحاكاة كل السيناريوات التي نعتقد ان بعضها سيحض على مراجعة معمقة، أو أقله على عدم تعميم هذا التدبير بشكل آلي على كل المدن والبلدات».

وطالب المعنيين وزراء ونوابا بـ«عدم التغاضي عن الترابط بين خفض سن الاقتراع وبين منح المغتربين حق الاقتراع في أماكن اغترابهم».

وأبدى خشيته من أن «يكون هدف سياسة السقوف العالية بالنسبة الى التعيينات الإدارية إما المماطلة في إنجازها على الرغم من اعتراف الجميع بجدواها وضرورتها، وإما استنفاد صبر المواطنين الذين استنفرتهم تصريحات وعود من هنا وهنالك، فيستسلمون للمحاصصة معللين النفس، كما في السابق، أنها ستكون المرة الأخيرة».

ورأى أنه بـ«المستطاع المحافظة على مستلزمات الوفاق والمشاركة من جهة وعلى الأهلية والنوعية من جهة أخرى». أضاف: «من النافل ان كل الطوائف تذخر بالكفاءات العلمية، ويبقى أن يقوم مجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي بالدور المطلوب من كل منهما على هذا الصعيد، فيتأمّن وضع الرجل المناسب في الموقع المناسب. إن هذا الأمر من البديهيات وليس مطروحاً مكافآت استرضاء وجوائز ترضية على حساب الوطن والمواطن».

رأى في زيارات الحريري العربية والدولية تعزيزاً للتعاون

ميقاتي لهيئة تدرس إلغاء الطائفية على مدى ١٥ سنة

رأى الرئيس نجيب ميقاتي أنه «إذا كان طرح تشكيل الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية السياسية جديا وفي سبيل تحقيق الإصلاح الحقيقي فأن هذه المسألة تحتاج الى خطوات تدريجية، لأن الأمر لا يمكن أن يحصل بكبسة زر، ولأن هذا الأمر يلزمه بناء جيل بكامله، إذاً، لتدرس هذه الهيئة، ووفقا لعملية وطنية مجردة من أي أمور أخرى، إلغاء الطائفية على فترة ١٥ سنة وأكثر». وأكد أن «الجولات التي يقوم بها رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري على عدد من الدول العربية والأجنبية هي مفيدة من أجل شرح الموقف اللبناني، وتعزيز التعاون السياسي والاقتصادي مع هذه الدول».

وأمل أمام عدد من زواره أمس، أن «يضع مجلس الوزراء مجتمعا برنامجا واضحا من أجل معالجة الملفات المطروحة وبتها تدريجيا، لأن اللجوء الى خيار التأجيل من جلسة الى أخرى يزيد في تعقيد المواضيع، ويجعل كلفة حلها مستقبلا أكبر بكثير، لا سيما بالنسبة الى المواضيع المالية، ومشروع الموازنة، والمديونية العامة، التي غابت عن جدول الملفات الحكومية حتى الآن».

وأسف لـ«استمرار الجدال والسجال في شأن موضوع إلغاء الطائفية السياسية»، موضحا أن «المادة ٩٥ من الدستور نصت على تشكيل هيئة وطنية لإلغاء الطائفية السياسية، ولكن الأساس هو كيفية مقاربة هذا الموضوع، لأنه في حال حصول هذا الأمر من باب التحدي فأنه سيكون حتما بلا جدوى».

وقال: «إن طرح تشكيل الهيئة الوطنية في هذا الوقت أدى الى تحفظات يجب عدم القفز فوقها، بل معالجتها بكل هدوء ومن دون تحدي، لأن البعض رأى في هذا الأمر التفافا على مبدأ المناصفة بين المسلمين والمسيحيين، ولأن هذا الأمر بدأت تلفحه رياح الخطر المذهبي، والخلاف بين الطوائف والتسابق في طرحه إعلامياً، ومنعاً لاستغلال هذه المسألة، أرى أن يسحب هذا الموضوع من التداول الإعلامي الحاد، ويدرج على طاولة الحوار الوطني من أجل أن تتم معالجته بهدوء، بعيدا عن المزايدات الإعلامية والسياسية على أبواب الانتخابات البلدية والاختيارية، خصوصا وأن طاولة الحوار وجدت من أجل البت في مسائل خلافية»، مضيفا «قد بدا ويا للأسف أن مسألة تشكيل هيئة للبحث في إلغاء الطائفية السياسية باتت مسألة خلافية، مثل سائر المسائل التي أثيرت على طاولة الحوار، إن لم تكن أكثر خلافية من غيرها، لأنها تمس جوهر الواقع اللبناني الطائفي».

ودعا الى «تفعيل التحرك الداخلي وعمل مجلس الوزراء من أجل معالجة الملفات السياسية والإدارية والاقتصادية والمالية والأمنية المطروحة، وتأمين الأرضية الداخلية المناسبة من أجل تثمير الدعم الخارجي للبنان»، معتبرا أن «لبنان حظي في السابق بالكثير من الفرص الاقتصادية والمالية المهمة عربيا ودوليا، لكنها ضاعت في صخب المناكفات السياسية وسياسة العرقلة والعناد، ونحن نخشى اليوم أن تتكرر التجربة ذاتها، إذا لم يُصَرّ الى إطلاق فعلي لورشة عمل حكومية ونيابية على قاعدة التعاون والمحاسبة، وليس وفق مبدأ المحاصصة والمحسوبية».

واقترح «حلا لقضية التعيينات الإدارية يقضي أولا بملء الشغور في المؤسسات الرقابية، وفي مقدمها رئاسة مجلس الخدمة المدنية، على أن يقترح هذا المجلس الأسماء المقبولة للتعيين، ويرفعها الى مجلس الوزراء من أجل اتخاذ القرار بشأنها»، موضحا أنه «من خلال عملية تنظيمية بسيطة يضع مجلس الخدمة المدنية جدولا بكل المراكز الأساسية من الفئة الأولى والفئات الأخرى ومجالس الإدارة في المؤسسات التي تخضع لسلطة مجلس الخدمة المدنية، ويقترح لكل منصب أربعة أو خمسة أسماء من عدة طوائف، وهي تكون الأفضل من حيث المناقبية والعلم والخبرة والسمعة الطيبة، وبعد مراعاة مبدأ المناصفة بين الطوائف اللبنانية ترفع هذه اللائحة الى رئاسة الحكومة من أجل عرضها على مجلس الوزراء من أجل اتخاذ القرار بشأنها، ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب، وفي حال تعذر اختيار شخص من طائفة معينة لمنصب معين يمكن اختيار شخص آخر، على أن تتم المحافظة بصورة إجمالية على التوازن الطوائفي والوظائفي».

وتحفّظ على «الآليات التي يقترحها البعض من أجل إجراء التعيينات، لأنها تشكل تجاوزا للمؤسسات القائمة، والتي يجب تفعيل عملها وتطبيق القوانين النافذة، علما أن اختيار أشخاص للآليات الجديدة المطروحة سيخضع للمحاصصة والمحسوبيات والشواهد على ذلك كثيرة».

● ميقاتي مع زواره (دالاتي ونهرا)

واستقبل ميقاتي كلا من رئيس هيئة «حماية التراث» في الكويت، الشيخ طارق العيسى على رأس وفد، الرئيس السابق للمحاكم الشرعية السنية الشيخ ناصر الصالح، وفدا من بيلاروسيا يعنى بشؤون البيئة والتنمية البيئية بحضور المشرف العام على جمعية «العزم والسعادة الاجتماعية» عبد الإله ميقاتي.

كما استقبل رئيس بلدية طرابلس رشيد جمالي، ووفودا شعبية من عدة مناطق في الشمال وطرابلس.

إجتماعان لـ «الإدارة والعدل» و«الصحة» الاسبوع المقبل

ارجأت لجنة الإدارة والعدل اجتماعها المقرر عقده الاثنين في ٢٠١٠/٢/١ بسبب انعقاد الهيئة العامة لمجلس النواب، الى العاشرة من قبل ظهر اليوم نفسه. وتعقد «اللجنة» عند العاشرة من قبل ظهر الاربعاء المقبل اجتماعا لمتابعة درس مشروع القانون الرامي الى تعديل قانون الارث لغير المحمديين. واذا لم يكتمل النصاب في الوقت المحدد تعقد اللجنة جلسة ثانية لها عند العاشرة والنصف من قبل ظهر اليوم نفسه.

وتعقد لجنة الصحة العامة والعمل والشؤون الاجتماعية اجتماعا عند العاشرة والنصف من قبل ظهر الثلاثاء المقبل لدرس اقتراح القانون الرامي الى تعديل المادة ٧٣ (الفقرة ٣) من قانون مزاولة مهنة الصيدلة في لبنان واقتراح القانون المتعلق بتنظيم واستيراد وتجارة وبيع الادوية والاسمدة الزراعية والاعلاف والبذور وتنظيم الصيدلة الزراعية.

«اللبنانيون الجدد»: لا داعي لبقاء السلاح والمؤسسة العسكرية ضمانة للجميع

رأى رئيس حزب «اللبنانيون الجدد» ايلي معلوف، أن «ما من داع لبقاء السلاح في ايدي اللاجئين الفلسطينيين داخل وخارج المخيمات»، مُشيراً الى ان «الدولة اللبنانية اليوم لا تشبه دولة الثمانينات، وإن المؤسسة العسكرية هي ضمانة الجميع مواطنين كانوا أو لاجئين».

وعلق في الاجتماع الأسبوعي للحزب أمس، على كلام أمين سر حركة «فتح - الانتفاضة» أبو موسى بالقول: «فليتركوا تلك المخيمات ومن فيها من أطفال ونساء وعائلات يعيشون بسلام الى حين حل مشكلة اللاجئين، فهؤلاء الأبرياء ليسوا بحاجة الى «عبسي» جديد»، مؤيدا «الدعوة الى استدعائه ومحاكمته أمام القضاء العسكري، لما تضمن تصريحه من تعدي واستهانته بحق فرض الدولة هيبتها على كل شبر من أرض الوطن».

وفي شأن الإنتخابات البلدية، أثنى أمين عام الحزب داني عبد الخالق على «التعديلات التي اقترحها وزير الداخلية زياد بارود»، مشددا على «أهمية حصولها في موعدها».

وفي خصوص احياء ذكرى اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري في الرابع عشرمن شباط ٢٠١٠، رفض معلوف «تسييس هذه المناسبة»، معتبرا أنها «تمثل ذكرى مأساة حلت على كل لبناني آمن بمشروع الدولة، لذلك سيؤكد المواطن اللبناني تماسكه مجدداً من خلال ساحة الشعب «ساحة الشهداء».

ايران تنتقد تصريحات كوشنير: غير منطقية وتغطي التهديدات الاسرائيلية المستمرة للبنان

انتقدت إيران تصريح وزير الخارجية الفرنسي برنار كوشنير الذي اتهمها فيه باستغلال سلاح «حزب الله» للتدخل في لبنان، ووصفته بانه «غير منطقي ولا أساس له».

وذكرت وكالة أنباء «مهر» الإيرانية أمس ان المتحدث باسم وزارة الخارجية رامين مهمانبرست ندد بتصريح كوشنير واعتبره «تدخلا لمصلحة المحتلين» في إشارة الى إسرائيل.

وقال المسؤول الإيراني: «للأسف ان كوشنير يدلي بتصريحات متأثرة بالأفكار الصهيونية»، واصفا التصريحات بأنها «غير منطقية ولا أساس لها من الصحة».

أضاف: «الواضح لدى الجميع هو أن التهديد والاحتلال الذي يمارسه الكيان الصهيوني (إسرائيل) والتهديد المتنامي الذي يمثله هذا الكيان للأبرياء الذين يحرمهم حقهم الطبيعي في الحياة هو مصدر القلق الحقيقي في المنطقة»، لافتا الى ان «مثل هذه التوجهات لاتصب في مصلحة حكومة الوحدة الوطنية في لبنان ونتائجها المتأتية من الجهود والمساعي الخيرة للدول الصديقة ومنها الجمهورية الإسلامية الإيرانية لإرساء الاستقرار والهدوء في لبنان، ونعتبر انها تهدف للتغطية على الاعتداءات والتهديدات المستمرة من قبل مسؤولي الكيان الصهيوني».

.. و«حزب الله» يرى فيها «بصمة إسرائيلية»

استنكر «حزب الله» تصريحات وزير الخارجية الفرنسي برنار كوشنير، ورأى في «ثنايا بصمات واضحة للصوت الإسرائيلي وتنكرا كاملا لتاريخ فرنسا وإرثها في مقاومة العدوان والاحتلال».

واستغرب في بيان «أن يناقض وزير خارجية فرنسا بتصريحاته ما تؤكده تقارير قوات الأمم المتحدة في جنوب لبنان والتي تتمثل بلاده فيها حول الاعتداءات الإسرائيلية اليومية على لبنان وخرقها لسيادته»، معتبراً أن «هذا الموقف محاولة لتبرئة العدو الإسرائيلي وتغطية لانتهاكاته المتكررة للسيادة اللبنانية، وهذا يشكل حماية للمحتل الإسرائيلي وتشجيعا له على الإمعان في اعتداءاته».

ودان «هذا الموقف المتواطئ وغير المتزن»، وأهاب بالسلطات الفرنسية «أن تضطلع بدور يتناسب مع المسؤولية التي طالما ادعت تحملها بالحرص على سلامة لبنان وسيادته».

بقرادوني يزور عين التينة مؤيداً طرح بري: كوشنير يحاول تصفية حساباته مع إيران

أيد الوزير السابق كريم بقرادوني تشكيل الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية السياسية. واستنكر موقف وزير الخارجية الفرنسي برنار كوشنير، معتبرا انه «يحاول تصفية حساباته مع ايران ونحن نطلب منه أن يعفينا من الخلافات الإيرانية – الفرنسية فالساحة اللبنانية لا تتحمل مزيدا من الخلافات».

وقال بعد زيارته رئيس مجلس النواب نبيه بري في مقر الرئاسة الثانية في عين التينة أمس: «جئنا نؤكد للرئيس بري تضامننا الكامل معه في موضوع الدعوة الى تشكيل الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية السياسية وفي اعتقادي الشخصي أن النظام الطائفي في لبنان بات مأزوما فإما أن نتركه ينفجر ويدمر نفسه ويدمرنا واما ان نعالجه بعقلانية ومفتاح المعالجات يكون بهيئة وطنية تمثل كل الاطراف لتبحث عن العلاجات اللازمة وهذه الهيئة ليس عليها اي شرط وليس عليها أمورمسبقة بل عليها ان تتشاور في كيفية معالجة النظام وهذا المرض الذي أصبنا به فيتم إيجاد دواء له وعلى سبيل المثال فأنا أعتقد ان موضوع الغاء الطائفية السياسية اولا ووفق ما هو موجود في الدستور هو عمل مرحلي وتدريجي والرئيس بري قال هذا مشروع لـ٢٥ أو ٣٠ سنة وبالتالي ليس هناك قرارات فورية او قرارات ضاغطة».

أضاف: «اليوم فوجئت جدا بموقف وزير الخارجية الفرنسي ولا اعتقد ان هذا هو موقف فرنسا ولكن لا يمكن ان نسكت عن موقف يصدر عن وزير خارجية يقول فيه ان المسؤول عن الخطر على لبنان هو «حزب الله» وليس اسرائيل ويقول أيضا «حزب الله» الايراني. وأعتقد أنه يحاول في هذا المجال تصفية حساباته مع إيران لأن العلاقات الإيرانية الفرنسية ليست على افضل حال وبالتالي نحن نطلب منه أن يعفينا من الخلافات الإيرانية – الفرنسية، فالساحة اللبنانية لا تتحمل مزيدا من الخلافات».

أبو جمرة: كلام عون كمن يداوي السرطان بحبّة أسبرين

انتقد نائب رئيس الحكومة السابق عصام أبو جمرة في بيان أمس، ما أعلنه رئيس تكتل «التغيير والاصلاح» النائب ميشال عون في مؤتمره الصحافي الاخير، معتبرا ان كلامه «كمن يداوي السرطان بحبّة أسبرين».

وقال أبو جمرة في بيان امس: «ما أعلنه العماد عون في مؤتمره الصحافي محاولة تخدير لبعض المعترضين لاحتوائهم. إن المطالبة بإصلاحات جدّية داخل «التيّار الوطني الحر» من قبل قياديين ناشطين كثر، انتهت بتأليف لجان هامشية مؤقتة للمناطق والإنتخابات البلدية دون الحق بالنظر الى فوق، إذ كيف ومتى يتم انتخاب رئيس الحزب ونواب الرئيس من المنتسبين وفقاً للنظام، وكيف ومتى يتم تأليف المكتب السياسي والهيئة التنفيذية والمجلس الوطني؟ وبالتالي أين القيادة ومتى تتألف؟».

وسأل: «من يشارك رسمياً وبمسؤولية في صنع القرار؟ ومن يحاسب من؟ وكيف؟ ومن يضمن عدم اختيار مرشحين للبلديات والمخاتير ولاحقاً للنيابة من خارج «التيّار» بقرار متفرّد ولأسباب تبقى مبهمة كما حصل باختيار الوزراء؟».

وختم: «اليوم قبل الغد، «التيّار الوطني الحر» بحاجة الى قيادة كفوءة متكاملة يجب تأليفها بملء مراكز الهيكلية الشاغرة بالإنتخاب أو بالتعيين للمشاركة بصنع القرارات ومتابعة تنفيذها بمسؤولية وفقاً لما نص عليه النظام».

الفرزلي عند عودة: لا يمكن أن نقف ضد أي شيء له علاقة بالعلمنة

استقبل متروبوليت بيروت وتوابعها للروم الأرثوذكس المطران الياس عودة أمس، النائب السابق إيلي الفرزلي الذي رأى بعد اللقاء أن «مقولة «لا» العشوائية الأوتوماتيكية المتعلقة بتشكيل الهيئة التي من شأنها أن تدرس السبل الآيلة إلى إلغاء الطائفية السياسية، لا تجوز لنا نحن كسمحيين، لأننا لا يمكن أن نقف ضد أي شيء له علاقة بصناعة العلمنة السياسية في البلد، إلا إننا في الوقت عينه يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن الرأي الذي قيل بالأمس حول أن النصف بالنصف في النظام كان ضمانة للوجود المسيحي في لبنان».

وقال: «إن هذا الواقع هو سابق لوجوده السياسي، هذا الواقع كان عندما كان الواقع المسيحي مختلفاً في البلد، وأنا أقول إن هذا النصف أصبح نصفاً شكلياً ويجب أن نفتش عن السبل التي تؤدي إلى أن يكون هذا النصف نصفاً فعلياً، لأنه ماذا يعني أن يقال إن لي نصفاً وقسم كبير من هذا النصف في كنف زعامات أخرى لا علاقة لها بالواقع المسيحي بنظام يقال انه نظام طوائفي والتمثيل يجب أن يتم فيه على قاعدة طوائفية».

وشدد على ان «الحوار يجب ان يكون سيد الموقف بكل شأن، ونحن لا نتهيب الحوار على أي منبر وفي أية هيئة، ومن باب أولى أن تقف الجماعة المسيحية في لبنان بكليتها لتناقش هذه المواضيع بجرأة كاملة وبصراحة كاملة».

أبو العينين: أبو موسى سكت دهراً ونطق كفراً

علّق عضو اللجنة المركزية لـ«حركة فتح» سلطان ابو العينين على كلام امين عام حركة «فتح - الانتفاضة» ابو موسى بالقول أن «أبو موسى يتبع لسوريا وهو لا يملك حتى القرار بالنسبة للسلاح الذي يتكلم عنه»، داعيا اللبنانيين الى «عدم التعويل على كلامه». ورأى في حديث الى «ANB» أمس، أن «أبو موسى سكت دهرا ونطق كفرا»، مشيرا الى انه «يحتمي بموقع له في منطقة ينطا المحاذية للحدود السورية».